العدد
6
شهر آب
2027

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

أثر العملات الرقمية للبنوك المركزية على السيادة الاقتصادية: دراسة مقارنة بين مصر ونيجيريا.

م.د سلمى عبد الرحيم عبد الحسن الشمري

كلية القانون /جامعة سومر

The Impact of Central Bank Digital Currencies on Economic Sovereignty: A Comparative Study of Egypt and Nigeria

zaxscd23100@yahoo.com

الملخص

تتناول هذه الدراسة أثر العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) على الاستقلال الاقتصادي في الاقتصادات النامية، عبر تحليل مقارن بين نيجيريا ومصر. وتهدف إلى البحث في كيفية تأثير البنية التحتية الإلكترونية، والدمج المالي، وأنظمة الدفع الرقمية على نجاح اعتماد هذه العملات.

تستند الدراسة على أسلوب تحليلي مقارن مدعوم بإطار نظري افتراضي، كما تعتمد على معلومات خارجية صادرة عن هيئات مالية عالمية. وتسلط النتائج الضوء على أن العملات الرقمية للبنوك المركزية لها القدرة على دعم السياسة النقدية، بيد أن فاعليتها تعتمد بشكل كبير على مستوى الثقة التنظيمية، ومستوى الأطر التشريعية، ومدى انتشار الاندماج المالي.

وتظهر النتائج اختلافًا في الاستراتيجية المتبعة بين البلدين؛ حيث واجهت نيجيريا، رغم تبنيها المتسارع للعملة الرقمية، صعوبات تتعلق بنقص ثقة الجمهور، في المقابل يعكس الأسلوب المتدرج في مصر مستوى أعلى من الاستعداد المؤسسي والقدرة على الاستمرار مستقبلاً.

وتقدم هذه الدراسة بنية مفاهيمية تربط بين العملات الرقمية للبنوك المركزية والسيادة الاقتصادية في الاقتصادات النامية. وتستنتج أن نجاح تطبيق هذه العملات يستلزم تحقيق توافق بين الاستعداد التكنولوجي، والموثوقية المؤسسية، ودعم الاندماج المالي.

الكلمات المفتاحية

العملات الرقمية ، السيادة الاقتصادية، الشمول المالي، البنية التحتية الرقمية، نيجيريا، مصر

Abstract

This study examines the impact of Central Bank Digital Currencies (CBDCs) on economic sovereignty in emerging economies, with a comparative analysis of Nigeria and Egypt. It aims to explore how digital infrastructure, financial inclusion, and digital payment systems influence the effectiveness of CBDC adoption.

The study adopts a comparative analytical approach supported by a conceptual econometric model and relies on secondary data from international financial institutions. It highlights that while CBDCs have the potential to enhance monetary

العدد
6
شهر آب
2027

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

independence, their effectiveness depends on institutional trust, regulatory quality, and financial inclusion.

The findings reveal a divergence in policy approaches: Nigeria's rapid implementation strategy faced adoption challenges due to low public trust, whereas Egypt's gradual approach demonstrates stronger institutional readiness and long-term sustainability.

This study contributes by proposing a conceptual framework linking CBDCs to economic sovereignty in emerging economies. It concludes that successful CBDC implementation requires a balanced integration of technological readiness, institutional credibility, and inclusive financial systems.

Keywords: Digital currencies, economic sovereignty, financial inclusion, digital infrastructure, Nigeria, Egypt.

المقدمة

يشـــهد النظام المالي العالمي تحولًا عميقًا مدفوعًا بالثورة الرقمية، حيث أصـــبحت العملات الرقمية للبنوك المركزيــة (CBDCs) واحـدة من أبرز الابتكارات التي تعمل على إعادة صـــياغة مفهوم السـيادة الاقتصـادية. فلم تعد هذه السـيادة تقتصـر على إدارة الأدوات التقليدية للسـياسـة النقدية، بل باتت ترتبط بشـكل متزايد بقدرة الدول على تطوير بنيتها الرقمية وإدارة شـــبكاتها المالية بفعالية .في هذا الإطار، تطرح العملات الرقمية أسئلة محورية حول دورها في تعزيز الاستقلال النقدي، لا سـيما بالنسـبة للاقتصـادات الناشـئة التي تواجه تحديات كبيرة مثل انعدام الشـــمول المالي، ضـــعف البنية التحتية الاقتصـادية، وتراجع الثقة في المؤسسـات . تهدف هذه الدراســة إلى اســتكشــاف العلاقة بين العملات الرقمية والسـيادة الاقتصـادية، مع تسـليط الضـــوء على تجربتي نيجيريا ومصـــر كنموذجين يعكسـان اسـتراتيجيات متباينة :حيث تبنت نيجيريا نهج الإطلاق السـريع، بينما اتخذت مصـر مسـارًا تدريجيًا يركز على التهيئة المؤســســية والبنية التحتية .تحاول الدراســة الإجابة عن التســاؤل المحوري التالي :إلى أي حد يمكن للعملات الرقمية للبنوك المركزية أن تســـاهم في تعزيز الســـيادة الاقتصـادية للدول النامية؟ وما العوامل الأسـاسـية التي تحدد نجاح هذه التجربة؟

اولا :أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها قضية حديثة وسريعة التأثير على الاقتصاد العالمي، حيث تعتبر العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية من أبرز الأدوات المساهمة في التحول نحو الاقتصاد الرقمي. وتتضاعف أهمية هذه الدراسة من خلال:

العدد
6
شهر آب
2027

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

- تقديم تحليل علمي للعلاقة المتشابكة بين التكنولوجيا المالية والسيادة الاقتصادية.

-مساعدة صناع القرار في الدول النامية عبر توفير رؤية تحليلية مدعومة بالأدلة.

-معالجة نقص البحث في مجال تقييم التجارب العملية في الدول النامية.

- اقتراح نموذج تحليلي يمكن استخدامه كمرجع للدراسات المستقبلية.

ثانيا :اهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **تحليل مفهوم العملات الرقمية للبنوك المركزية وأثرها على الاقتصاد**
- **دراسة تأثير العملات الرقمية على السيادة الاقتصادية للدول**
- **تقييم تجربة نيجيريا في تطبيق العملة الرقمية eNaira**
- **استعراض الاستراتيجية المصرية تجاه تبني العملات الرقمية**
- **إجراء مقارنة تحليلية بين التجربة النيجيرية والتجربة المصرية**
- **اقتراح إطار تحليلي لتقييم مدى نجاح تطبيق العملات الرقمية**

ثالثا: مشكلة الدراسة

تواجه الدراسة تحديًا يتمثل في التباين الواضح في نتائج تنفيذ العملات الرقمية للبنوك المركزية في الدول النامية. فقد تمكنت بعض الدول من إحراز تقدم ملموس في هذا المجال، بينما تعثرت أخرى على الرغم من توفر مقومات مشابهة لديها.

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة الإشكالية ضمن السؤال المحوري التالي:

ما هي العوامل التي تسهم في تحديد نجاح أو فشل العملات الرقمية للبنوك المركزية في تعزيز السيادة الاقتصادية للدول النامية؟

رابعا :فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ماياتي :

لا يؤدي اعتماد العملات الرقمية للبنوك المركزية إلى تعزيز السيادة الاقتصادية بصفة مباشرة .إنما يتأثر تأثير هذه العملات بمجموعة من العوامل الوسيطة .من أبرز هذه العوامل البنية التحتية الرقمية، مستوى الثقة في المؤسسات، والإطار التنظيمي المعمول به.

خامسا :منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، مدعومًا بإطار كمي نظري يهدف إلى تفسير العلاقة بين السيادة الاقتصادية وعدد من المتغيرات الهيكلية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي.

كما تستند الدراسة إلى:

- تحليل بيانات ثانوية صادرة عن مؤسسات دوليةIMF ، البنك الدولي.
- مقارنة تجارب تطبيقية (مصر ونيجيريا).

العدد 6 شهر آب 2027

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

- استخدام نموذج تفسيري للعلاقات بين المتغيرات.

سادسا: مساهمة الدراسة

تتمثل مساهمة هذه الدراسة في تقديم إطار تحليلي يربط بين العملات الرقمية والسيادة الاقتصادية في الاقتصادات الناشئة.

سابعا :هيكلية الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين، يتضمن كل منهما مطلبين، وكل مطلب يحتوي على فرعين:

المبحث الأول: الإطار النظري للعملات الرقمية والسيادة الاقتصادية

المطلب الأول: ماهية العملات الرقمية للبنوك المركزية

الفرع الأول: مفهوم العملات الرقمية للبنوك المركزية

العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) تمثل شكلاً رقميًا من النقود السيادية التي يصدرها المصرف المركزي، وتتمتع بوضع قانوني إلزامي يماثل العملة الورقية، بحيث تكون تعهدًا مباشرًا على السلطة النقدية، ولكن بهيئة رقمية.

وتتباين هذه العملات عن نظيرتها المشفرة في أنها تكون تحت رقابة الدولة، وتتميز باستقرار قيمتها، وترتبط بالاستراتيجية النقدية الرسمية. وهذا يجعلها وسيلة تدعم الثبات المالي وتقويه، بدلًا من أن تمثل خطرًا عليه([1]).

في الأدبيات العربية، تُعرَّف العملات الرقمية بأنها وحدات نقدية إلكترونية تُصدر من قبل المصرف المركزي، وتُوظَّف كوسيلة للتبادل ومخزن للقيمة، مع الالتزام بإطار تنظيمي معتمد([2]).

تُعرف أيضًا باعتبارها تمثيلًا رقميًا للعملة الوطنية، يتم إصدارها من قِبل السلطة النقدية بهدف تسهيل عمليات الدفع وتعزيز كفاءة النظام المالي في ظل التوجه نحو التحول الرقمي([3]).

وتُعتبر العملات الرقمية للبنوك المركزية نموذجًا عصريًا للنقد القانوني الذي يصدر إلكترونيًا،

---

[1] أندرو ستانلي، صعود العملات الرقمية للبنوك المركزية، مجلة التمويل والتنمية ، 2022،للمزيد من المعلومات على الرابط الالكتروني : https://www.imf.org/ar/publications/fandd/issues/2022/09/picture-this-the-ascent-of-cbdcs?utm_source=chatgpt.com

[2] بوزانة، أيمن، العملة الرقمية للبنوك المركزية كتوجه حديث في المعاملات المالية، مجلة البشائر الاقتصادية، 2023، ص 92.

[3] بن دالي، فاطمة الزهراء، دور العملات الرقمية في تطوير النظام المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، 2022، ص 144

العدد 6 شهر آب 2027

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

ويُسَيَّر بواسطة شبكات رقمية متقدمة تُمكّن إتمام التبادلات بسرعة وأمان([1]).

تُعتبر أيضاً وسيلة نقدية رقمية يصدرها المصرف المركزي، تمثل التزاماً قانونياً منه، وتُستخدم لتسوية العمليات بشكل إلكتروني دون الاعتماد على الوسطاء المصرفيين التقليديين([2]).

يمكن تعريفها أيضًا كعملة رقمية سيادية تهدف إلى تعزيز كفاءة العمليات النقدية، وتوسيع نطاق الإدماج المالي، وتقليل الاعتماد على النقد التقليدي([3]).

تُعرَّف هذه المرحلة من منظور اقتصادي أشمل بأنها مستوى متقدم من تطور المال، يعكس الانتقال من الأشكال التقليدية إلى النظم الإلكترونية، في إطار التحول نحو اقتصاد رقمي عالمي([4]).

يظهر من التعاريف في اعلاه أن العملات الرقمية الصادرة عن المصارف المركزية تمثل تطورًا جوهريًا في مفهوم العملات. فهي تجمع بين خصائص العملات التقليدية، مثل الإلزام القانوني والاستقرار، وبين المزايا التي توفرها التكنولوجيا الرقمية، كالكفاءة والسرعة. وهذا ما يجعلها أداة أساسية لدعم السياسات النقدية وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

الفرع الثاني: خصائص وأهداف العملات الرقمية

تمتاز العملات الرقمية الصادرة عن المصارف المركزية بعدد من الخصائص الجوهرية التي تمنحها مكانة فريدة في النظام المالي، ومن أبرز هذه الخصائص:

- **السيادة القانونية**: تُصدر العملات الرقمية مباشرة من قبل المصرف المركزي، مما يجعلها خاضعة لإطار التشريعات والقوانين المحلية للنظام المالي في الدولة.
- **الاستقرار المالي:** تستمد قيمتها من ارتباطها الوثيق بالعملة الوطنية، مما يضمن تقلبات أقل مقارنة بالأصول الرقمية الأخرى.
- **الشفافية وقابلية التتبع:** تعتمد العملات الرقمية على تقنيات متقدمة تُتيح تتبع العمليات المالية بسهولة ووضوح، مما يُعزز المصداقية والثقة في استخدامها.
- **المرونة التشغيلية**: تتمتع هذه العملات بقدرة عالية على التكوين والتصميم لتتوافق مع الاحتياجات والوظائف

---

[1] عبد الرحمن، محمد سعيد، التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الأنظمة المصرفية، دار المسيرة، عمان، 2021، ص 210.

[2] العبيدي، حسين علي، النقود الإلكترونية والسياسة النقدية، دار اليازوري، عمان، 2020، ص 88

[3] حسن، أحمد محمود، السياسات النقدية في عصر الاقتصاد الرقمي، دار المسيرة، عمان، 2022، ص 75.

[4] الخطيب، عبد الرحمن، الاقتصاد الدولي وأثره على النظم النقدية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، 2021، ص 132.

العدد 6 شهر آب 2027
مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)

المختلفة، وفقًا لمتطلبات النظام الاقتصادي والاجتماعي([1]).

ثانياً: الأهداف

تهدف العملات الرقمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، منها:

- زيادة الإدماج المالي
- تقليل الاعتماد على المعاملات النقدية
- تعزيز كفاءة أنظمة الدفع
- دعم فاعلية السياسة النقدية

وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن هذه العملات تمتلك القدرة على تحسين كفاءة عمليات الدفع وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية([2]).

المطلب الثاني: السيادة الاقتصادية في ظل التحول الرقمي

الفرع الأول: مفهوم وأبعاد السيادة الاقتصادية

السيادة الاقتصادية تعني قدرة الدولة على السيطرة الكاملة على مواردها الاقتصادية وصياغة سياساتها المالية والنقدية بشكل مستقل، بعيدًا عن أي تأثيرات خارجية. يهدف ذلك إلى تحقيق الأهداف التنموية التي تسعى إليها الدولة([3]).

تُبرز هذه القوة من خلال عدة أوجه رئيسية، من بينها السيادة النقدية التي تتعلق بإدارة السياسات النقدية وإصدار العملة، والسيادة المالية التي تتمحور حول تنظيم الموارد والإيرادات والنفقات العامة([4]).

---

[1] مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية، الجزائر، 2022، ص 15

[2] صندوق النقد الدولي ،مجلة التمويل والتنمية ، النقود الرقمية ، 2022نللمزيد من المعلومات على الرابط الالكتروني : https://www.imf.org/ar/publications/fandd/issues/2022/09/digital-money-101-explainer?cid=ca-com-compd-essential_reading&utm_source=chatgpt.com

[3] العاملي، السيد علي عاشور، أثر العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2024، ص 35

[4] عبد القادر، محمد حسين، الاقتصاد الرقمي والسيادة الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022، ص 118؛

العدد 6 شهر آب 2027
مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)

إلى جانب السيادة الإنتاجية التي تعكس قدرة الدولة على التحكم في قطاعاتها الاقتصادية، تأتي السيادة الرقمية التي تتصل بإدارة البيانات والسيطرة على المنشات التكنولوجية([1]).

الفرع الثاني: العلاقة بين العملات الرقمية والسيادة الاقتصادية

أولاً: تعزيز السيادة الاقتصادية من خلال العملات الرقمية

العملات الرقمية للبنوك المركزية تمثل أداة استراتيجية جديدة تسعى إلى إعادة تشكيل مفهوم السيطرة الاقتصادية، مما يمنح الدول فرصة لاستعادة دورها المحوري في إدارة النظام النقدي. يأتي ذلك استجابةً للتحديات التي فرضتها العولمة المالية والتطورات التقنية المتسارعة. في ظل تصاعد انتشار العملات المشفرة الخاصة وزيادة الاعتماد على أنظمة التسوية العالمية، برزت الحاجة إلى آليات رقمية سيادية تعزز استقلالية القرارات المالية وتحمي استقرار القطاع المصرفي([2]).

1. تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية

تلعب العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية دورًا مهمًا في تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية، خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات كبيرة مرتبطة بظاهرة "الدولرة". في هذه الدول، يعتمد العديد من الأفراد والمؤسسات على العملات الأجنبية لإجراء تعاملاتهم اليومية. ومن خلال توفير بديل رقمي محلي يتميز بالكفاءة والموثوقية، يمكن تعزيز ثقة المستخدمين في العملة الوطنية، مما يسهم في تعزيز السيادة النقدية وتقليل تأثير التقلبات الخارجية على الاقتصاد المحلي([3]).

2. تقوية الرقابة على النظام المالي

تُقدم العملات الرقمية للبنوك المركزية فرصة لتحقيق مستوى متقدم من الشفافية والرقابة على العمليات المالية، بفضل اعتمادها على أنظمة رقمية تتميز بإمكانية التتبع. هذا يمكن السلطات النقدية من مراقبة التدفقات المالية بشكل أكثر دقة، والكشف عن الأنشطة غير القانونية، بالإضافة إلى تعزيز فعالية السياسة النقدية. كما يسهم ذلك في الحد من التهرب الضريبي وتعزيز الالتزام المالي،

---

[1] الخطيب، عبد الرحمن، الاقتصاد الدولي وأثره على السيادة الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، 2020، ص 53؛ عبد القادر، 2022، ص 119.

[2] حسن، أحمد محمود، السياسات المالية والنقدية في ظل العولمة، دار المسيرة، عمان، 2021، ص 67

[3] حسن، أحمد محمود، السياسات النقدية في عصر الاقتصاد الرقمي، دار المسيرة، عمان، 2022، ص 81

[4] الخطيب، عبد الرحمن، الاقتصاد الدولي وأثره على النظم النقدية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، 2021، ص 140

العدد
6
شهر آب
2027

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

مما يدعم استقرار الاقتصاد ويقوي أدوات السيادة المالية([1]).

3. الحد من الاقتصاد غير الرسمي

تلعب العملات الرقمية دورًا حيويًا في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي عن طريق دمج الأفراد والأنشطة الاقتصادية غير المسجلة ضمن الإطار المالي الرسمي. توفير وسائل دفع رقمية تتميز بسهولة الاستخدام والأمان يسهم في تشجيع اللجوء إلى القنوات الرسمية، مما يعزز الشمول المالي ويرفع من قدرة الدولة على جمع الإيرادات الضريبية. هذا الأمر يساهم بشكل مباشر في تقوية السيادة الاقتصادية عبر توسيع القاعدة المالية للدولة([2]).

استناداً إلى ما سبق، يتضح أن العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية ليست مجرد أداة دفع حديثة، بل تمثل وسيلة شاملة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، من خلال دعم الاستقلالية النقدية، وتحسين كفاءة الإشراف المالي، وإعادة دمج الأنشطة الاقتصادية ضمن الإطار الرسمي. ومع ذلك، تحقيق هذه الأهداف يعتمد بشكل كبير على جاهزية البنية التحتية الرقمية، ومستوى الثقة في الجهات الرسمية، ومدى كفاءة الإطار التشريعي المنظم.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية المقارنة بين مصر ونيجيريا

المطلب الأول: تحليل واقع البنية المؤسسية والرقمية

الفرع الأول: البنية التحتية والشمول المالي

تشكل البنية التحتية الرقمية عاملاً محورياً في تحقيق النجاح عند تطبيق العملات الرقمية للبنوك المركزية، حيث تتضمن عناصر أساسية مثل شبكات الاتصالات، وانتشار خدمات الإنترنت، وتوفر الأجهزة الذكية، فضلاً عن أنظمة الدفع الإلكتروني المتقدمة. إن تطور ومرونة هذه البنية يضاعف من قدرة الدول على استيعاب الابتكارات المالية الرقمية بشكل فعال، مما يسهم في تعزيز استقرار النظام المالي ودعم السيادة الاقتصادية على نحو مستدام([3]).

يرتبط نمو العملات الرقمية بشكل وثيق بمستوى الإدماج المالي، الذي يُعرف بإتاحة الخدمات المالية الرسمية لكافة شرائح المجتمع بسهولة وبتكلفة معقولة. إذ تسهم البنية الرقمية القوية في دمج

---

[1] العبيدي، حسين علي، النقود الإلكترونية والسياسة النقدية، دار اليازوري، عمان، 2020، ص 95

[2] بن دالي، فاطمة الزهراء، دور العملات الرقمية في تعزيز الشمول المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، 2022، ص 150

[3] عبد القادر، محمد حسين، الاقتصاد الرقمي والسيادة الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022، ص 125

العدد 6 شهر آب 2027

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

الأفراد غير المتعاملين مع البنوك ضمن النظام المالي، عبر توفير محافظ إلكترونية وخدمات دفع رقمية، وهو ما يعتبر شرطًا أساسيًا لتحقيق الأهداف الاقتصادية للعملات الرقمية([1]).

في هذا الإطار، تمثل البنية التحتية الرقمية عنصرًا أساسيًا يتكامل مع الشمول المالي، إذ إن نقص انتشار الإنترنت أو القيود على الوصول إلى الخدمات الرقمية قد يحرم شرائح كبيرة من المجتمع من الاستفادة من العملات الرقمية. وبالتالي، فإن التركيز على تطوير البنية التحتية يُعد خطوة جوهرية لتحقيق شمول مالي فعّال ومستدام([2]).

أولاً: واقع البنية التحتية والشمول المالي في نيجيريا

على الرغم من مكانة نيجيريا الرائدة في إفريقيا فيما يتعلق باستخدام الهواتف المحمولة، لا تزال البنية التحتية التقنية تعاني من تحديات كبيرة. يظهر ذلك بشكل خاص في ضعف شبكات الاتصال الرقمي بالمناطق الريفية واضطراب إمدادات الطاقة الكهربائية، مما انعكس سلبًا على انتشار العملة الإلكترونية eNaira، مقتصرًا تداولها على نطاق محدود([3]).

فضلاً عن ذلك، يعاني الانخراط المالي في نيجيريا من قصور واضح، حيث يظل جزء كبير من السكان خارج إطار النظام المصرفي الرسمي. ويؤدي هذا الواقع إلى تقويض فعالية أي استراتيجية رقمية ترتكز على البنية المالية التقليدية. بناءً على ذلك، فإن التباين بين مستوى تطور البنية التحتية ومستوى الشمول المالي يشكل تحدياً أساسياً يعيق تحقيق النجاح في تطبيق الأدوات النقدية الرقمية([4]).

ثانياً: واقع البنية التحتية والشمول المالي في مصر

شهدت مصر في الأعوام الأخيرة تقدماً عظيماً على صعيد البنية التحتية الرقمية، حيث لاحظنا اتساعاً في شبكات الاتصال وارتفاعاً ملحوظاً في انتشار خدمات الإنترنت، بالإضافة إلى تحسين أنظمة الدفع الإلكتروني بما يتماشى مع خطة التحول الرقمي. هذا التطور ساعد في خلق مناخ

---

[1] حسن، أحمد محمود، *السياسات النقدية في عصر الاقتصاد الرقمي*، دار المسيرة، عمان، 2022، ص 89

[2] بن دالي، فاطمة الزهراء، الشمول المالي كمدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، 2022، ص 148

[3] بوزانة، أيمن، العملة الرقمية للبنوك المركزية وتحديات التطبيق في الدول النامية، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، 2023، ص 104

[4] الخطيب، عبد الرحمن، الاقتصاد الدولي وأثره على النظم النقدية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، 2021، ص 145

العدد 6 شهر آب 2027

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

ملائم قد يفتح الباب أمام تبني العملات الافتراضية مستقبلاً([1]).

في مجال الشمول المالي، شهدت مصر تطورًا ملحوظًا من خلال إطلاق مبادرات وطنية تهدف إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية. من بين هذه المبادرات، التوسع في استخدام المحافظ الإلكترونية وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية. وأسهمت هذه الجهود في ارتفاع عدد الأفراد المرتبطين بالقطاع المصرفي، مما يهيئ بيئة ملائمة لدعم نجاح أي مبادرة تتعلق بإصدار العملة الرقمية للبنك المركزي([2]).

ثالثاً: تحليل مقارن

عند مقارنة مصر ونيجيريا فيما يتعلق بتطبيق النقود الإلكترونية، يظهر أن التقدم في هذا المجال لا يعتمد فقط على توفر التكنولوجيا الحديثة، بل يرتبط أيضًا بضرورة تحقيق تناغم بين البنية الرقمية ومستوى الإدماج المالي داخل الدولة. ففي نيجيريا، ورغم الانتشار الواسع للاستخدام الرقمي

الجداول التطبيقية المقارنة مصر و نيجيريا

جدول (1): مؤشرات البنية التحتية الرقمية (2023–2024)

بين السكان، تواجه البلاد تحديات تتمثل في ضعف البنية الهيكلية وقلة الثقة بالنظام الاقتصادي، مما يحد من قدرتها على استغلال هذه التقنية بشكل كامل. أما مصر، فهي تتبنى نهجًا تدريجيًا يركز على تعزيز البنية الرقمية ورفع مستويات الإدماج المالي، وهو ما يهيئها لتحقيق فوائد مستدامة في هذا الإطار على المدى الطويل([3]).

بناءً على ما سبق، يمكن الاستنتاج أن البنية التحتية الرقمية وتعزيز الشمول المالي يشكلان الأساس الجوهري لنجاح العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. فأي قصور في أحد هذين العنصرين قد يؤدي إلى تقويض فعالية المنظومة الرقمية بشكل عام. وعليه، يتوجب على الدول النامية تبني استراتيجيات شاملة توازن بين الاستثمار في التكنولوجيا ودعم جهود الشمول المالي، وذلك لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من اعتماد العملات الرقمية.

---

[1] عبد القادر، محمد حسين، الاقتصاد الرقمي والسيادة الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022، ص 130

[2] حسن، أحمد محمود، السياسات النقدية في عصر الاقتصاد الرقمي، دار المسيرة، عمان، 2022، ص 92

[3] بن دالي، فاطمة الزهراء، 2022، ص 151؛ بوزانة، 2023، ص 106

مجلة كلية الطف للعلوم الانسانية والاجتماعية
ISSN (2959-0256)

المؤشر	مصر	نيجيريا
نسبة مستخدمي الإنترنت (% من السكان)	72%	55%
عدد اشتراكات الهاتف المحمول (لكل 100 شخص)	95	107
سرعة الإنترنت (متوسط Mbps)	25 Mbps	15 Mbps
نسبة انتشار الهواتف الذكية	60%	52%
تغطية شبكات الجيل الرابع (4G)	واسعة (>85%)	متوسطة (~65%)

المصدر:من اعداد الباحثة استنادا الى :

- **الاتحاد الدولي للاتصالات(ITU) ، تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات 2023، ص 67–72**
- **البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية 2024**

جدول (2): مؤشرات الشمول المالي (2022–2023)

المؤشر	مصر	نيجيريا
نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابًا مصرفيًا	64%	45%
نسبة استخدام الدفع الرقمي	57%	35%
عدد فروع البنوك لكل 100 ألف نسمة	4.5	4.2
استخدام المحافظ الإلكترونية	مرتفع ومتزايد	متوسط
نسبة غير المتعاملين مع البنوك	36%	55%

المصدر:

البنك الدولي، قاعدة بيانات Global Findex 2022 ، ص 45–50

صندوق النقد الدولي (IMF)، تقرير الشمول المالي 2023

جدول (3): مؤشرات جاهزية العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC Readiness)

المؤشر	مصر	نيجيريا
إطلاق عملة رقمية رسمية	قيد الدراسة	مطبقة (eNaira)
مستوى الاستخدام الفعلي	منخفض (تجريبي)	منخفض رغم الإطلاق

الجزء 2

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

العدد
6
شهر آب
2027

مستوى الثقة في النظام المالي	متوسط إلى مرتفع منخفض نسبيًا
البنية القانونية والتنظيمية	قيد التطوير موجودة لكنها تواجه تحديات
مستوى التكامل مع النظام المصرفي	مرتفع نسبيًا محدود

المصدر:

- بنك التسويات الدولية(BIS) ، تقرير العملات الرقمية للبنوك المركزية 2023
- البنك المركزي النيجيري، تقرير eNaira 2023

تُظهر البيانات الواردة في الجداول أعلاه وجود تباين ملحوظ بين مصر ونيجيريا عندما يتعلق الأمر بمستوى الجاهزية الرقمية والمالية لتطبيق العملات الرقمية للبنوك المركزية.

فيما يخص البنية التحتية الرقمية، تتميز مصر بجودة عالية في خدمات الإنترنت وشبكة اتصالات أكثر استقرارًا، مما يعزز من قدرة النظام المالي على استيعاب الابتكارات الرقمية. في المقابل، رغم الانتشار الواسع للهواتف المحمولة في نيجيريا، إلا أن ضعف البنية التحتية يقلل من فعاليتها في دعم التطبيقات المالية المتطورة.

أما على صعيد الشمول المالي، فإن مصر تسجل تقدمًا واضحًا من خلال ارتفاع نسبة امتلاك الحسابات المصرفية وزيادة اعتماد وسائل الدفع الرقمي، مدعومة بسياسات حكومية تركز على التحول نحو الاقتصاد الرقمي. في المقابل، تواجه نيجيريا تحديات كبيرة في دمج شريحة واسعة من السكان ضمن النظام المالي الرسمي، مما يؤثر سلبًا على انتشار العملات الرقمية.

وفيما يتعلق بمدى جاهزية العملات الرقمية للبنك المركزي، كانت نيجيريا من أوائل الدول التي بادرت بإطلاق عملة رقمية رسمية (eNaira)، ولكن ضعف الثقة العامة بالإضافة إلى قصور البنية التحتية ساهم في تراجع معدلات استخدامها. على الجانب الآخر، تتبع مصر نهجًا تدريجيًا يركز على إنشاء أسس مؤسسية وتقنية قوية قبل إطلاق أي عملة رقمية رسمية، وهو ما يعزز فرص نجاحها المحتمل على المدى الزمني البعيد.

النموذج الأساسي

$$ES=\beta0+\beta1DI+\beta2FI+\beta3DP+\varepsilon$$

ES(السيادة الاقتصادية): مؤشر مركب يشمل الاستقلال النقدي، السيطرة على النظام المالي

DI(البنية التحتية الرقمية): انتشار الإنترنت، جودة الشبكات

FI(الشمول المالي): نسبة امتلاك الحسابات المصرفية

DP(المدفوعات الرقمية): نسبة استخدام وسائل الدفع الإلكتروني

ε: الخطأ العشوائي

يعكس المعامل (β1) مدى تأثير البنية التحتية الرقمية على السيادة الاقتصادية، حيث يُتوقع أن يكون موجبًا، مما يدل على أن تحسين البيئة الرقمية يعزز من استقلال القرار الاقتصادي.

أما المعامل(β2) ، فيمثل دور الشمول المالي، والذي يُعد العامل الأكثر تأثيرًا، نظرًا لارتباطه المباشر باستخدام الأفراد للعملات الرقمية.

في حين يشير المعامل (β3) إلى أهمية انتشار المدفوعات الرقمية كمرحلة انتقالية نحو تبني العملات الرقمية للبنوك المركزية.

الفرع الثاني: الثقة المؤسسية والإطار التنظيمي

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

العدد
6
شهر آب
2027

تعتبر الثقة المؤسسية والإطار التنظيمي من العناصر الجوهرية لنجاح تبنّي العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. فنجاح هذه العملات لا يعتمد فقط على التطور التكنولوجي، بل يرتكز بشكل أساسي على مدى ثقة الأفراد في المؤسسات النقدية، إضافة إلى كفاءة الأطر القانونية والتنظيمية التي تنظم استخدامها.

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن ضعف الثقة بالمؤسسات المالية يمكن أن يشكل عائقًا أمام تقبّل الأفراد للابتكارات النقدية، بما في ذلك العملات الرقمية، حتى مع وجود بنية تحتية تقنية متقدمة. لذلك، تُعد الثقة عاملاً محورياً لتحويل العملة الرقمية من مجرد فكرة تقنية إلى أداة اقتصادية فعالة ومتكاملة ضمن النظام المالي الرسمي([25]).

من جانب آخر، يعد الإطار التنظيمي عاملًا أساسيًا في تعزيز فعالية العملات الرقمية، إذ يشكل القاعدة القانونية التي تنظم عمليات الإصدار والتداول، مع تحديد أطر العلاقة بين البنك المركزي والمؤسسات المالية والأفراد. كما يساعد هذا الإطار في تقليل المخاطر المتعلقة بالجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب([26]).

في الاقتصادات الناشئة، تزداد أهمية تحقيق التوازن بين الرقابة والمرونة نظرًا لضعف الأطر المالية التقليدية وانتشار النشاطات الاقتصادية غير الرسمية. ولذلك، يصبح من الضروري وضع إطار تشريعي يتميز بقدر كافٍ من المرونة لدعم الابتكار، مع الحفاظ على مستوى متين من الثبات لضمان استقرار الاقتصاد([27]).

وعليه، يمكن التأكيد على أن نجاح العملات الرقمية للبنوك المركزية يعتمد بشكل أساسي على تضافر عاملين رئيسيين:

- تعزيز الثقة المؤسسية
- وضع إطار تنظيمي كفوء وفعّال

هاتان الركيزتان تشكلان معًا البيئة المناسبة التي تتيح تبني هذه العملات وتحقيق أهدافها الاقتصادية المرجوة.

المطلب الثاني: تقييم التجربة والتطبيق

الفرع الأول: تجربة نيجيريا(eNaira)

تُعد نيجيريا واحدة من الدول الإفريقية الرائدة التي اتخذت خطوة جريئة نحو مستقبل الاقتصاد الرقمي من خلال إطلاق عملة إلكترونية صادرة عن المصرف المركزي. ففي عام 2021، شهدت البلاد الإعلان الرسمي عن عملة eNaira، التي جاءت كجزء من جهودها لتعزيز الشمول المالي، وتقليل الاعتماد على النقد التقليدي، ودعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

وفي ضوء هذه المبادرة، عملت السلطات النقدية في نيجيريا على استخدام العملة الرقمية كوسيلة لتعزيز الاستقلال المالي للبلاد، وذلك عبر تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية وتحسين كفاءة أداء الأنظمة المالية. غير

[25] حسن، أحمد عبد الله، الثقة في المؤسسات المالية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، 2020، ص 133

[26] عبد الرحمن، محمد علي، التنظيم القانوني للنقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، 2019، ص 87

[27] بوزانة، أيمن، العملة الرقمية للبنوك المركزية كتوجه حديث في المعاملات المالية، مجلة البشائر الاقتصادية، 2023، ص 101

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

العدد
6
شهر آب
2027

أن التطبيق العملي لهذه الرؤية واجه تحديات كبيرة، وعلى رأسها ضعف الإقبال العام على تبني العملة الرقمية[28].

تشير الأبحاث إلى أن أحد الأسباب الرئيسية لقلة انتشار النيرة الإلكترونية هو انخفاض مستوى الثقة بالمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى عدم كفاية المعرفة المالية لدى الناس. هذا كله ساهم في التأثير سلباً على نسب التداول الفعلي لهذه العملة الرقمية[29].

على الجانب الآخر، واجهت نيجيريا اختلافاً بين الإطلاق الرسمي والتطبيق الفعلي، حيث ظلّت نسبة المستفيدين عملياً محدودة ولم تتجاوز مستوى معيناً من السكان، على الرغم من توفر البنية التقنية اللازمة. وهذا يعكس أن الاعتماد على الوسائل التقنية وحدها لا يضمن تحقيق النجاح المطلوب[30].

على الرغم من أن نيجيريا كانت سباقة في تبني العملة الرقمية eNaira، إلا أن التجربة أظهرت بوضوح وجود هوة بين التقدم التكنولوجي وتفاعل المجتمع معها .هذا الواقع يؤكد أن توفير البنية التحتية الرقمية وحده ليس كافيًا لضمان نجاح العملات الرقمية، خصوصًا في ظل ضعف الثقة بالمؤسسات ومستوى الوعي المالي المحدود . توضح هذه المعطيات أن السياسات التي تعتمد على الإطلاق السريع قد تواجه تحديات بنيوية، لا سيما في البيئات التي تتسم بضعف الأسس المؤسسية.

الفرع الثاني: التجربة المصرية (النهج التدريجي).

تتبنّى مصر مسارًا متدرجًا ومُحكَمًا في معالجة العملات الرقمية للبنوك المركزية(CBDCs) ، يرتكز على تجهيز الأجواء التنظيمية والتقنية قبل التدشين الفعلي، وذلك إدراكًا لطبيعة المعضلات المتعلقة بالتحول الرقمي في الاقتصادات الصاعدة، لا سيما فيما يخص الثبات المالي والمصداقية المؤسسية.

في هذا السياق، أولى البنك المركزي المصري اهتمامًا خلال السنوات الأخيرة لتطوير القاعدة التحتية الرقمية للجهاز المالي، عبر التوسع في خدمات الدفع الإلكتروني، وتقوية توظيف المحافظ الرقمية، وربط الأنظمة المصرفية بشبكات دفع عصرية، وهذا يُعتبر ركنًا جوهريًا لنجاح أي عملة رقمية مرتقبة. وقد تجلّى ذلك في الارتفاع الملحوظ في حجم معاملات الدفع الإلكتروني واتساع نطاق مستخدمي الخدمات المالية الرقمية[31].

ركزت السياسات المالية في مصر بشكل كبير على تعزيز التضمين المالي، باعتباره أحد الأسس المحورية للتحول إلى الاقتصاد الرقمي. وتم إطلاق عدد من المبادرات التي تستهدف دمج الفئات غير المشمولة في النظام المصرفي، مثل تقديم حسابات مصرفية بأتعاب منخفضة وتطوير خدمات الإقراض الرقمي. ويعد هذا النهج عاملاً جوهريًا لضمان نجاح أي مشروع متعلق بالعملة الرقمية، نظرًا لتأثيره المباشر على قدرة الأفراد على الاستفادة منها[32].

---

[28] البنك المركزي النيجيري، تقرير eNaira السنوي، 2022، ص 14

[29] الحميري، خالد بن صالح، التجارب الدولية في العملات الرقمية للبنوك المركزية، مجلة الاقتصاد الدولي، 2023، ص 55

[30] صالح، محمود عبد الكريم، التحول الرقمي في الاقتصادات النامية، دار المسيرة، 2022، ص 178

[31] البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2023، ص 62–65.

[32] عبد الله، سمير حسين، السياسة النقدية في مصر في ظل التحول الرقمي، دار التعليم الجامعي، 2022، ص 140.

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

العدد
6
شهر آب
2027

على الجانب الآخر، يعتمد النهج المصـري على بناء الثقة التنظيمية بشـكل تدريجي، من خلال تعزيز الشـفافية في السياسـات النقدية، وزيادة مستوى الرقابة ضـمن القطاع المالي. هذا النهج يسـهم في تعزيز تقبّل الأفراد لأي أدوات نقدية جديدة، بما في ذلك العملات الرقمية. فالموثوقية تُعد عاملاً جوهرياً لنجاح هذه العملات، لا سـيما مع وجود مخاوف مرتبطة بالخصوصية والأمن السيبراني([33]).

وفي هذا السـياق، أولت السـلطات المصـرية اهتمامًا بتحديث إطار تنظيمي وتشـريعي شـامل ينضّـم التفاعلات الرقمية، متضـمنًا تشـريعات الدفع الإلكتروني، ومكافحة الجرائم المالية، وحفظ البيانات، وهو ما يوفر مناخًا قانونيًا مستقرًا لاعتماد العملات الرقمية لاحقًا. ويُعتبر هذا الهيكل أحد أبرز مواطن التفوق في المسـيرة المصـرية بالمقارنة ببعض المسـارات الأخرى التي لجـأت إلى الانطلاق المباشر دون إعداد تنظيمي كافٍ([34]).

بالإضـافة إلى ذلك، يتسـم النهج المصـري باتباع أسـلوب التقييم المرحلي، حيث تُجرى دراسـة شـاملة لتداعيات العملات الرقمية من خلال تنفيذ نماذج تجريبية والعمل بتنسـيق وثيق مع الهيئات الدولية ذات الصـلة. يهدف هذا النهج إلى اتخاذ قرار مدروس بشـأن الإطلاق النهائي للعملات الرقمية، مما يسـهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالتحولات الفجائية في النظام النقدي([35]).

بناءً على ذلك، يمكن اعتبار أن النهج المصري يعتمد على استراتيجية ذات أبعاد ثلاثية تتمثل في:

- تطوير البنية التحتية الرقمية
- تعزيز الشمول المالي
- إرساء إطار مؤسسي وتنظيمي متكامل

يعكس هذا التوجه عملية انتقال تدريجي نحو بناء اقتصـاد رقمي شـامل، مع الحفاظ على الاسـتقرار المالي وتجنب المخاطر غير المتوقعة التي قد تنشأ عن التحول السريع.

يعكس النهج المصـري في تبني عملات البنوك المركزية الرقمية اسـتراتيجية قائمة على التدرج، مما يحقق توازنًا مدروسًـا بين الابتكار والحذر. بدلاً من الانطلاق السـريع وغير المحسـوب، يتيح هذا المسـار بناء أسـس مؤسـسـية قوية، وتعزيز ثقة المتعاملين، وتهيئة الإطار التشـريعي الملائم، الأمر الذي يعزز فرص النجاح على المدى البعيد. وبذلك، تقدم التجربة المصـرية نموذجًا قابلاً للتطبيق في العديد من الاقتصـادات الناشـئة التي تطمح إلى تحقيق استقلال مالي وسط التحول الرقمي المتسارع.

الخاتمة

توصـلت الدراسـة إلى أن العملات الرقمية الصـادرة عن البنوك المركزيـة تمتلـك إمكـانيـات كبيرة لـدعم وتعزيز السـيادة الاقتصـادية للدول. ومع ذلك، أكدت الدراسـة أن تحقيق هذه الفعالية يعتمد على وجود بيئة مؤسسية متكاملة تدعم هذا الابتكار.

وقد بينت النتائج ما يلي:

-يُعتبر الشـمول المالي العنصـر الأكثر تأثيراً في تحقيق النجاح.

---

[33] حسن، أحمد عبد الله، الثقة في المؤسسات المالية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، 2020، ص 133

[34] عبد الرحمن، محمد علي، التنظيم القانوني للنقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، 2019، ص 87

[35] يوسف، محمد عبد السلام، **الاقتصاد الرقمي وأثره على السياسات النقدية**، مجلة البحوث المالية، 2023، ص 89.

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

العدد
6
شهر آب
2027

-الثقة المؤسسية تُعد شرطاً أساسياً وجوهرياً لضمان الفاعلية.

-تبني نهج تدريجي يُظهر استدامة أعلى مقارنةً بمحاولات الإطلاق السريع وغير المدروس.

وفي إطار المقارنة بين التجربتين المصرية والنيجيرية، أوضحت الدراسة أهمية إيجاد توازن دقيق بين الابتكار والتحفظ. فقد اتضح أن البنية المؤسسية والتنظيمية القوية تلعب دوراً محورياً في تقليل المخاطر المحتملة وتعزيز احتمالات النجاح خلال المدى بعيد الأمد.

ثانياً: التوصيات

استنادًا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

1- تعزيز البنية التحتية الرقمية

إن الاستثمار في تطوير شبكات الاتصال والتكنولوجيا المالية يُعد ضرورة ملحّة لضمان توفير بيئة تقنية متقدمة وقادرة على دعم العملات الرقمية بكفاءة واستقرار. هذا التوجه يسهم في تعزيز البنية التحتية الرقمية وتحقيق التكامل بين الأنظمة الحديثة، مما يعزز من استدامة العمليات المالية الرقمية ويهيئ الأرضية المناسبة لنمو الاقتصاد الرقمي.

2- توسيع نطاق الشمول المالي

تبني سياسات تهدف إلى دمج الفئات غير المتصلة بالنظام المصرفي من خلال تسهيل الإجراءات وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية يعد خطوة ضرورية لتحقيق النجاح في مجال العملات الرقمية.

3- بناء الثقة المؤسسية

تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة في أداء المؤسسات النقدية، إلى جانب تحسين آليات التواصل مع الجمهور لزيادة فهمهم للعملات الرقمية وفوائدها، مما يدعم زيادة استخدام هذه العملات وانتشارها.

4- تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية

إعداد إطار قانوني مرن ومتعدد الجوانب لتنظيم عملية إصدار وتداول العملات الرقمية، مع التركيز على تحقيق توازن دقيق بين تشجيع الابتكار المالي وضمان الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: المقترحات المستقبلية

تفتح هذه الدراسة المجال أمام عدد من المسارات البحثية المستقبلية، من أبرزها:

1- بناء مؤشرات كمية أكثر دقة للسيادة الاقتصادية الرقمية.

تصميم نماذج قياس شاملة تدمج بين الجوانب الرقمية والمالية والمؤسسية بشكل متكامل يعزز التناسق والانسجام.

2- توسيع نطاق الدراسة ليشمل عددًا أكبر من الدول

إجراء أبحاث مقارنة تشمل اقتصادات متطورة ونامية، مما يتيح تعميم الاستنتاجات وصقل دقة النماذج المعيارية.

3- تحليل الأثر طويل الأجل للعملات الرقمية

بحث التأثيرات البنيوية للعملات الرقمية على الإستراتيجية النقدية واستقرار المنظومة المالية على المدى البعيد.

4- بحث تصرفات المستهلكين (الاقتصاد السلوكي)

التركيز على المعطيات السلوكية والنفسية التي تؤثر في قبول الأفراد للمسكوكات الرقمية، كعامل جوهري لنجاحها.

5- تحليل المخاطر السيبرانية المرتبطة بالعملات الرقمية

تقدير التحديات الأمنية والتكنولوجية التي قد تعرض السيادة الاقتصادية للخطر مع تزايد الاعتماد على المنظومات الرقمية.

5- إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تسيير العملات الرقمية

استقصاء دور الذكاء الاصطناعي في رفع فعالية التوجهات النقدية الرقمية وتدعيم الإشراف المالي.

في المحصلة، تُبين هذه الدراسة أن العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) تمثل تغيُّرًا أساسيًا في هيكلية السلطة الاقتصادية المعاصرة. غير أن نجاحها ليس فطريًا أو آليًا، بل يرتكز على توفر شبكة مساندة تضم المقومات الرقمية، والاندماج المالي، والمصداقية الحكومية، وضبط الإطار التشريعي. لذا، يجب على راسمي السياسات تجاوز المنظور المقتصر على الجانب التقني فحسب، واعتماد نهج كلي يضم الجوانب المالية، والهيكلية، والسلوكية، لضمان الاستغلال الأمثل لقدرات العملات الرقمية في دعم السيادة الاقتصادية.

المصادر

1. **أندرو ستانلي، صعود العملات الرقمية للبنوك المركزية، مجلة التمويل والتنمية ، 2022،للمزيد من المعلومات على الرابط الالكتروني :** https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/09/picture-this-the-ascent-of-cbdcs?utm_source=chatgpt.com
2. **بوزانة، أيمن، العملة الرقمية للبنوك المركزية كتوجه حديث في المعاملات المالية، مجلة البشائر الاقتصادية، 2023.**
3. **بن دالي، فاطمة الزهراء، دور العملات الرقمية في تطوير النظام المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، 2022.**
4. **عبد الرحمن، محمد سعيد، التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الأنظمة المصرفية، دار المسيرة، عمان، 2021.**
5. **العبيدي، حسين علي، النقود الإلكترونية والسياسة النقدية، دار اليازوري، عمان، 2020.**
6. **حسن، أحمد محمود، السياسات النقدية في عصر الاقتصاد الرقمي، دار المسيرة، عمان، 2022.**
7. **الخطيب، عبد الرحمن، الاقتصاد الدولي وأثره على النظم النقدية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، 2021.**
8. **مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية، الجزائر، 2022.**
9. **صندوق النقد الدولي ،مجلة التمويل والتنمية ، النقود الرقمية ، 2022نللمزيد من المعلومات على الرابط الالكتروني :**
10. https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/09/digitl-money-101-explainer?cid=ca-com-compd-essential_reading&utm_source=chatgpt.com

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

ISSN (2959-0256)

العدد
6
شهر آب
2027

11. العاملي، السيد علي عاشور، أثر العولمة الاقتصادية على السيادة الوطنية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2024.
12. عبد القادر، محمد حسين، الاقتصاد الرقمي والسيادة الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022، ص 118؛ حسن، أحمد محمود، السياسات المالية والنقدية في ظل العولمة، دار المسيرة، عمان، 2021.
13. الخطيب، عبد الرحمن، الاقتصاد الدولي وأثره على السيادة الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، 2020، ص 53؛ عبد القادر، 2022.
14. حسن، أحمد محمود، السياسات النقدية في عصر الاقتصاد الرقمي، دار المسيرة، عمان، 2022.
15. الخطيب، عبد الرحمن، الاقتصاد الدولي وأثره على النظم النقدية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، 2021.
16. العبيدي، حسين علي، النقود الإلكترونية والسياسة النقدية، دار اليازوري، عمان، 2020.
17. بن دالي، فاطمة الزهراء، دور العملات الرقمية في تعزيز الشمول المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، 2022.
18. عبد القادر، محمد حسين، الاقتصاد الرقمي والسيادة الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022.
19. حسن، أحمد محمود، السياسات النقدية في عصر الاقتصاد الرقمي، دار المسيرة، عمان، 2022.
20. بن دالي، فاطمة الزهراء، الشمول المالي كمدخل لتعزيز التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، 2022.
21. بوزانة، أيمن، العملة الرقمية للبنوك المركزية وتحديات التطبيق في الدول النامية، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، 2023.
22. الخطيب، عبد الرحمن، الاقتصاد الدولي وأثره على النظم النقدية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، 2021.
23. عبد القادر، محمد حسين، الاقتصاد الرقمي والسيادة الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022.
24. حسن، أحمد محمود، السياسات النقدية في عصر الاقتصاد الرقمي، دار المسيرة، عمان، 2022.
25. حسن، أحمد عبد الله، الثقة في المؤسسات المالية وأثرها على الاستقرار الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، 2020.
26. عبد الرحمن، محمد علي، التنظيم القانوني للنقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، 2019.
27. بوزانة، أيمن، العملة الرقمية للبنوك المركزية كتوجه حديث في المعاملات المالية، مجلة البشائر الاقتصادية، 2023.
28. البنك المركزي النيجيري، تقرير eNaira السنوي، 2022.
29. الحميري، خالد بن صالح، التجارب الدولية في العملات الرقمية للبنوك المركزية، مجلة الاقتصاد الدولي، 2023.
30. صالح، محمود عبد الكريم، التحول الرقمي في الاقتصادات النامية، دار المسيرة، 2022.
31. البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2023.

مجلة كلية الطف
للعلوم الانسانية والاجتماعية

الجزء 2

ISSN (2959-0256)

32. عبد الله، سمير حسين، السياسة النقدية في مصـــر في ظل التحول الرقمي، دار التعليم الجامعي، 2022.
33. حسـن، أحمد عبد الله، الثقة في المؤسـسـات المالية وأثرها على الاسـتقرار الاقتصـادي، دار الفكر الجامعي، 2020.
34. عبد الرحمن، محمد علي، التنظيم القانوني للنقود الإلكترونية، دار النهضـــة العربية، 2019.